OIC/SUM-12/2013/FC/FINAL

بيان القاهرة الختامي
للدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي
« دورة: العالم الإسلامي: تحديات جديدة وفرص متنامية»

القاهرة، جمهورية مصر العربية

الموافق: 25 – 26 ربيع الأول 1434هـ

6 - 7 فبراير 2013م

بيان القاهرة الختامي

للدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي

« دورة العالم الإسلامي: تحديات جديدة وفرص متنامية»

القاهرة، جمهورية مصر العربية

الموافق: 25 – 26 ربيع الأول 1434هـ

6 – 7 فبراير 2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

1. **نحن،** قادة دول وحكومات منظمة التعاون الإسلامي، المجتمعين في القاهرة، بجمهورية مصر العربية يومي 6 و 7 فبراير 2013، الموافق 25 و 26 ربيع الأول 1434هـ، في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي بدعوة كريمة من فخامة الدكتور محمد مرسى، رئيس جمهورية مصر العربية، لكي نستعرض سوياً الوضع الدولي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحليل الآثار المترتبة عن ذلك على الأمة الإسلامية وتحت شعار «العالم الإسلامي: تحديات جديدة وفرص متنامية»؛

2. **إننا** نشهد تطورات إيجابية داخل عدد من البلدان، إلا أن ثمة تحديات جديدة قد يكون لها آثار عكسية ما لم تتم معالجتها. ومن بين تلك الآثار ما هو ناتج عن التحولات الحاصلة في العالم برمته والبعض منها يرتكز على أسس إقليمية. إن الآثار الكاملة لتلك التوجهات تظل غير مؤكدة، بيد أن ثمة إدراكُ متناميُ لضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام للتحديات الجديدة التي تواجه العالم الإسلامي؛ من أجل تعظيم الفوائد وتقليل المخاطر إلى حدها الأدنى.

3. **استعرضنا** التقارير والتوصيات التي رُفعت إلينا، وناقشنا عدداً من القضايا الهامة المدرجة على جدول الأعمال والمتعلقة بالظروف التي يمر بها العالم الإسلامي والتي تقتضي التحلي بالحكمة وتستلزم دراسة متأنية حتى تتسنى معالجتها وتذليلها على نحو يفضى إلى تعزيز التضامن الإسلامي:

نعلن ما يلي:

في المجال السياسي:

فلسطين:

4. **نؤكد** مجدداً الطابع المركزي لقضية فلسطين والقدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية جمعاء، وضرورة دفاع الأمة الإسلامية عن الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة، بكل طاقاتها، وبكافة الوسائل والأساليب المشروعة. و**نجدد** إدانتنا الشديدة لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لاعتداءاتها المستمرة والمتصاعدة على الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس الشريف، و**نحذر** من تلك الاعتداءات ومن تهويد القدس، من خلال طمس هويتها العربية والإسلامية والاستخفاف بمكانة مدينة القدس الشريف لدى الأمة الإسلامية، و**نؤكد** مجدداً أن القدس الشريف جزء لا يتجزأ من دولة فلسطين المحتلة عام 1967، وذلك انسجاماً مع القرارات الدولية بهذا الشأن.

5. **نرحّب** باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 67/19 في 29 نوفمبر 2012 بشأن منح فلسطين صفة دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، و**نثمّن** الدعم الذي حظي به القرار من أغلبية دول العالم، باعتبار ذلك خطوة هامة على طريق تصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني على مدار عقود من شأنها تعزيز الجهود الرامية إلى تجسيد سيادة دولة فلسطين على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها مدينة القدس الشريف وجميع الأماكن المقدسة فيها، الإسلامية والمسيحية. وفي هذا الصدد، **ندين** رد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على هذا القرار الشرعي والسلمي والسياسي والمتعدد الأطراف بعداء جامح وعدوان وتعنت.

6. **ندين** العدوان الإسرائيلي الهمجي على قطاع غزة الذي وقع في شهر نوفمبر 2012، ومواصلة فرض سلطة الاحتلال عقاب جماعي على أبناء الشعب الفلسطيني، ولاسيما الحصار غير الإنساني والمخالف للقانون الدولي المفروض على قطاع غزة، الذي له أثر خطير على الظروف الإنسانية والمعيشية لسكان القطاع. و**نطالب** إسرائيل بالوقف الفوري للعقاب الجماعي غير القانوني في حق أبناء الشعب الفلسطيني، والرفع التام للحصار الذي تفرضه على قطاع غزة. كما **ندعو** إلى اتخاذ إجراء عاجل للمضي قدماً في إعادة إعمار قطاع غزة على إثر الدمار الهائل الذي خلّفه العدوان العسكري الإسرائيلي المستنكر الذي وقع في ديسمبر 2008 ويناير 2009، وكذلك الذي وقع في شهر نوفمبر 2012. وفي

هذا الصدد، **نطالب** مجدداً باتخاذ تدابير متابعة جدية لضمان المساءلة والعدالة في الجرائم التي اقترفتها إسرائيل، قوة الاحتلال، ضد المدنيين الفلسطينيين العزل في قطاع غزة وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني.

7. **نشدد** على أن التسوية العادلة والسلمية والشاملة للصراع في الشرق الأوسط يجب أن تستند إلى أحكام القانون الدولي وإلى قرارات مجلس الأمن الدولي، بما فيها القرارات أرقام 242 (1967) و338 (1973) و1397 (2002) و1515 (2003) و1850 (2009) و قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها القرار 67/19 (2012)، ومرجعيات مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية التي اعتمدتها القمة العربية في بيروت في 28 مارس 2002، وخارطة الطريق للجنة الرباعية ، بما يحقق حل الدولتين ويُمَكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، ومنها حقّه في تقرير مصيره في دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أساس حدود ما قبل 1967 ، وعاصمتها القدس الشريف، وإيجاد حل عادل يضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (III) الصادر في 11ديسمبر 1948 .

8. **ندعو** جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى ضرورة التعامل مع قضية فلسطين والقدس الشريف باعتبارها قضية رئيسية يجب على الدول الأعضاء أن تعتمد بشأنها موقفاً موحداً في المحافل الدولية. و**نكلف** منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها باتخاذ ما يلزم من تدابير بهذا الخصوص، وذلك من أجل ضمان تحقيق المواقف المشتركة للمنظمة في الهيئات الدولية حماية لمصالح العالم الإسلامي.

9. **ندعو** الدول الأعضاء إلى تشكيل شبكة أمان مالية إسلامية لمساعدة فلسطين ، **ونكلف** الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي باتخاذ الإجراءات العملية لمتابعة تنفيذ ذلك.

10. **نشيد** بالدول الأعضاء لما تقدمه من دعم للشعب الفلسطيني وخاصة المملكة العربية السعودية على ما قدمته ًمن دعم مالي لميزانية فلسطين قيمته 100 مليون دولار لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب الفلسطيني ودعم صموده والوفاء بالمسؤوليات و**في** قرارات القمم العربية، بالإضافة إلى تقديمها عشرين مليون دولار شهرياً وذلك في إطار التزامها بشبكة الأمان المالية العربية التي أقرها مجلس جامعة الدول العربية.

11. **نـدعو** الـدول الأعضـاء والأمانـة العامـة لمنظمـة التعـاون الإسـلامي، والبنـك الإسـلامي للتنمية، بالتعاون مـع الدول المانحـة ، والمؤسسـات الدولية ذات العلاقة، إلـى عقد مؤتمر للمـانحين، علـى وجـه السرعة، بالتنسيق مـع دولـة فلسـطين، لتمويـل الخطـة الإسـتراتيجية القطاعيـة لتنميـة مدينـة القدس، والتـي تبنتهـا القمـة الإسـلامية الاستثنائية الرابعـة فـي مكـة المكرمة في شهر أغسطس 2012.

12. **ندين** بشدة استمرار إسرائيل في بناء جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس الشريف، ومـا تبعـه مـن مصـادرة الآلاف مـن الـدونمات المملوكـة للمـواطنين الفلسـطينيين وتقطيـع أوصـال الضفة الغربيـة وعزل القرى الفلسطينية بعضـها عن بعض، وكما **نـدين** عصيان إسرائيل للرأي الاستشاري الذي أبدتـه محكمـة العدل الدوليـة فـي التاسـع من يوليو 2004 حـول الجـدار العـازل وعدم انصياعها لقرار الجمعيـة العامـة للأُمـم المتحدة رقـم 10/15 الصـادر فـي 20 يوليـو 2004، **ونـدعو** كافـة الـدول والمنظمـات الدوليـة والإقليميـة ذات الصلة للعمل من أجل إلزام إسرائيل بإزالـة جدار الفصـل العنصري، ورفـع الحصـار عن المدينـة المقدسـة، والتوقف عن هدم المنـازل وسـحب الهويـات من المواطنين الفلسـطينيين وتفريـغ مدينـة القدس الشريف من مواطنيها العرب بعد الاستيلاء على منازلهم، خاصـة فـي كل من حي سلوان وحي الشيخ جراح.

13. **نؤكـد** علـى ضـرورة ضمان ألا تشـمل وثائق التفويض الإسرائيلية المقدمـة للأُمم المتحدة الأراضـي المحتلة عام 1967 بما في ذلك القدس الشرقية.

14. **نجدد** دعوة الدول والهيئات والمنظمات الدولية إلى الالتزام بالقرارات الدولية حول مدينة القدس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضـي الفلسطينية والعربيـة المحتلـة عـام 1967؛ و**نـدعوها** كـذلك لعـدم المشـاركة فـي أي اجتماعـات أو أنشـطة مـن شـأنها خدمـة أهداف إسرائيل المتمثلة في إحكام قبضتها على المدينة المحتلة وضمها لها؛كما **ندعوها** للضـغط على إسرائيل من أجل إعادة فتح المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة في القدس.

15. **نشـدّد** علـى ضـرورة تطبيـق قـرار مجلـس الأمـن رقـم (237) بشـأن عـودة المهجـرين الفلسـطينيين، وقـرار الجمعيـة العامـة رقـم 194 الخـاص بعـودة اللاجئـين الفلسـطينيين لأراضيهم وممتلكاتهم كأساسين جوهريين لأي تسوية شاملة وعادلة.

16. **نـدعو** الأطـراف الفلسـطينية كافـة إلـى توحيـد جهودهـا تحـت قيـادة منظمـة التحريـر الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وفـي هذا الصدد، **نـدعو** كافة الفصائل الفلسطينية للاستجابة العاجلة لدعوات سيادة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسـطين، إلـى عقـد انتخابـات عامـة بأسـرع وقـت ممكـن، وتمكـين لجنـة الانتخابـات الفلسطينية من القيام بعملها في كل المدن الفلسطينية، بوصف ذلك الطريق الأقصر للمصـالحة الفلسطينية؛ **ونـثمن** الدور الذي تقوم بـه جمهوريـة مصـر العربيـة لإنجاحهـا. **ونؤكـد** علـى الفرصـة السـانحة لنجـاح المصـالحة الفلسـطينية وأهميتهـا لتوحيـد الهياكـل الفلسطينية لتضم كافة الفصائل وتوازيها مع مسار الإعداد لإجراء الانتخابات التشريعية الجديدة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف.

17. **ندعو** مجلس الأمن الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحمل إسرائيل، قوة الاحتلال، على احترام القانون الدولي ووقف جميع الأعمال غير المشروعة وغير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينـة القدس وحولها، بما في ذلك محاولاتها هدم التراث الطبيعي والثقافي في الجزء الجنوبي الغربي من المدينة. كما **نندد** باستمرار الحفريات والأشغال الأثرية الإسرائيلية في القدس القديمة وعدم تزويد إسرائيل مركز التراث العالمي بالمعلومات اللازمة والمستفيضة حول أنشطتها في مجال الآثار هناك.

18. **نحـث** الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى صندوقي القدس والأقصى للقيام بذلك وتقديم المساهمة المالية لها وفقاً لأحكام القرار رقم 39/6 الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته التاسعة والثلاثين.

19. **نشيد** بالجهود التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، لحماية المقدسات الإسلامية في القدس الشريف والوقوف في وجه الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدف تهويد المدينة المقدسة، **ونتطلـع** إلى عقد الدورة العشرين للجنة القدس قريباً تحت رئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس. كما **نـثمن** الدور الملموس الذي تضطلع به وكالة بيت مال القدس الشريف المنبثقة عن لجنة القدس من خلال إنجاز المشاريع التنموية والأنشطة لصالح سكان المدينة المقدسة ودعم

صمودهم؛ **وندعو** الدول الأعضاء إلى زيادة الدعم المخصص للوكالة حتى تتمكن من مواصلة عملها.

20. **نؤكد** دعمنا للجهود المستمرة التي يبذلها جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، في الحفاظ على مدينة القدس الشريف وتثبيت سكانها العرب المقدسيين على أرضهم في وجه المحاولات الإسرائيلية لطمس هوية مدينة القدس وتغيير معالمها العربية والإسلامية والمسيحية وإفراغها من سكانها الفلسطينيين المقدسيين. **ونشيد** كذلك بجهوده في إعادة إعمار الأماكن الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، خاصة إعادة بناء منبر صلاح الدين التاريخي وصيانة قبة الصخرة المشرفة وإعادة ترميم المتحف الإسلامي والحفاظ على الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف.

<u>لبنان</u> :

21. **نؤكد** مجدداً دعمنا للبنان في استكمال تحرير كامل أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي بكل الوسائل المشروعة، و**نشدد** على ضرورة انسحاب إسرائيل من مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر. و**ندعو** إلى تطبيق كامل القرار 1701 (2006)؛ **وندين** بشدة الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة لسيادة لبنان براً وبحراً وجواً، بما في ذلك شبكات التجسس المزروعة في لبنان؛ **ونعرب** عن وقوفنا إلى جانب لبنان في حقه في الاستفادة من موارده البترولية والغازية في منطقته الاقتصادية الخالصة. **ونشدد** على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم ورفض أي شكل من أشكال التوطين. **ونشيد** بإعلان بعبدا الصادر عن هيئة الحوار الوطني بتاريخ 11 يونيو 2011 وما ورد في مضمونه المتعلق بالثوابت الوطنية.

<u>الجولان السوري المحتل</u>:

22. **ندين** بقوة سياسة إسرائيل الرافضة للامتثال لقرار مجلس الأمن رقم497 (1981) بشأن الجولان السوري المحتل، وسياساتها الخاصة بضم وبناء مستوطنات استعمارية ومصادرة الأراضي وتحويل مصادر المياه وفرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين السوريين. كما **نطالب** بانسحاب إسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من يونيو 1967 وفقاً لقراري مجلس الأمن رقمي 242 (1967) و338 (1973) ومبدأ الأرض

مقابل السلام ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام ومبادرة السلام العربية التي اعتمدتها القمة العربية في بيروت في 28 مارس 2002.

23. **نؤكد** مجدداً ضرورة حمل إسرائيل على الامتثال فوراً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب المؤرخة في 12 أغسطس1949 وتطبيق تلك الأحكام على المعتقلين السوريين في الجولان السوري المحتل. كما **نطالب** بإفراج إسرائيل عن جميع المعتقلين السوريين من مواطني الجولان السوري المحتل، الذين ظل بعضهم ر هن الاعتقال لما يزيد على خمس وعشرين سنة.

<u>سورية</u>:

24. **نشدد** على ضرورة صون وحدة سورية وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها، و**نندد** بقوة باستمرار عملية سفك الدماء في هذا البلد، ونؤكد المسؤولية الأساسية للحكومة السورية عن استمرار أعمال العنف وتدمير الممتلكات. و**نعرب** عن بالغ قلقنا إزاء تدهور الوضع وتفشي أعمال القتل التي خلفت سقوط آلاف الأرواح من المدنيين العزل وارتكاب السلطات السورية لمجازر داخل المدن والقرى.

25. **ندعو** إلى الوقف الفوري لأعمال العنف والقتل والتدمير وإلى احترام القيم الإسلامية وحقوق الإنسان وإلى تجنيب سورية مخاطر الحرب الأهلية الشاملة، بما في ذلك العواقب الوخيمة لذلك على أبناء الشعب السوري وعلى المنطقة والسلم والأمن الدوليين. **ونحث** النظام السوري على التحلي بالحكمة، وندعو إلى حوار جاد بين الائتلاف الوطني لقوى الثورة السورية والمعارضة وبين ممثلي الحكومة السورية الملتزمين بالتحول السياسي في سورية والذين لم يتورطوا بكيفية مباشرة في أي شكل من أشكال القمع، وذلك من أجل فسح **إفساح** المجال أمام عملية انتقالية تمكن أبناء الشعب السوري من تحقيق تطلعاته في الإصلاح الديمقراطي والتغيير ونُهيب بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية أن يُسرع في تشكيل حكومة انتقالية تمثل كافة أطراف وطوائف شعبها دون تمييز أو إقصاء وأن يكون مستعداً لتحمل المسئولية السياسية بكافة جوانبها حتى إتمام عملية التغيير السياسي المنشود. **ونحذر** من أن استمرار التصعيد العسكري الذي لقي رفضاً وإدانة من المجتمع الدولي، سيجر البلاد إلى مخاطر جسيمة تهدد السلم والأمن والاستقرار في هذا البلد وفي المنطقة برمتها.

26. **ندعم**، في هذا الصدد، المبادرة الرباعية التي أطلقها فخامة الدكتور محمد مرسى، رئيس جمهورية مصر العربية، في القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة بمكة المكرمة، والتي تشكل جهداً ملموساً لحل الأزمة بتوافق يحفظ حقوق ومطالب الشعب السوري العادلة ويضمن في ذات الوقت وحدة الأراضي السورية وسلامتها مع الترحيب بأي جهد داعم لأهداف المبادرة من قبل الدول الأعضاء.

27. **نؤكد** مجدداً دعمنا لحل سياسي سوري للأزمة في هذا البلد، و**نعرب** عن مساندتنا لمهمة السيد الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية.

28. **نـدعو** مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته ووضع نهاية للعنف وإراقة الدماء المستمرين في سوريا وإيجاد حل سلمي ودائم للأزمة السورية .

29. **نرحب** بالاتفاق الذي توصلت إليه أطياف المعارضة السورية في الدوحة في 11 نوفمبر 2012 في ظل الرعاية الكريمة لصاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وتشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، **ونقدم** الشكر لدولة قطر على جهودها الثمينة للتوصل إلى اتفاق الدوحة، **وندعو** بقية قوى المعارضة إلى الانضمام إلى هذا الائتلاف الوطني بحيث يضم كل أطياف المعارضة دون استثناء، كما **نعرب** عن تضامننا مع دول الجوار السوري.

30. **نثني** على توجيهات خادم الحرمين الشريفين لتقديم المساعدة الإنسانية إلى النازحين السوريين سواء مباشرة أو عن طريق المؤتمرات في من كل الأردن وتركيا ولبنان بهدف تخفيف محنتهم الإنسانية.

31. **نشيد** بالجهود الصادقة التي بذلتها دولة الكويت لاستضافة المؤتمر الدولي للمانحين بشأن الوضع الإنساني في سوريا المنعقد في 30 يناير 2013 برعاية الأمم المتحدة، وذلك استجابة إلى الصعوبات الإنسانية الخطيرة التي يواجهها الأبرياء من أبناء الشعب السوري. كما **نعبر** عن عميق امتناننا لكافة الدول والمنظمات والمؤسسات المانحة التي تعهدت بتقديم مبالغ تزيد عن 1,5 مليار دولار أمريكي لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا المؤتمر، ودعوة الدول والمنظمات الأخرى للمساهمة في تقديم العون لأبناء الشعب السوري.

32. **نؤكد** أهمية حماية المواقع الدينية والتاريخية في سوريا من التدمير، **ونناشد** باتخاذ التدابير اللازمة بهذا الخصوص.

33. **نؤكد** التزامنا القوي بتأمين المساعدات الإنسانية للشعب السوري، و**نحث** الدول الأعضاء على التبرع بسخاء لأبناء الشعب السوري بالتنسيق مع الجهات الدولية والإقليمية المعروفة المختصة بهذا الشأن، بما في ذلك الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لتنفيذ جميع نشاطاتها المتعلقة بالمساعدات الإنسانية في سوريا، وكذلك التنسيق في هذا الصدد مع وحدة الدعم التابعة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

34. **ندين** بشدة العدوان الإسرائيلي بتاريخ 30 يناير 2013 غير المبرر وغير الشرعي ضد سيادة ووحدة أراضي سوريا، **ونطالب** المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات الفورية لوقف أي عدوان مستقبلي ولاسيما في ظل هذا الموقف الدقيق على الأرض.

35. **نثني** على جهود الدول المجاورة لسوريا وهي الأردن ولبنان وتركيا والعراق في استضافة الأعداد الكبيرة والمتزايدة من الأشقاء السوريين وتقديم المساعدة لهم مع الاعتراف بالأثر الأمني والمالي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي على هذه الدول؛ **وندعو** الدول الأعضاء في المنظمة إلى تقديم المزيد من التمويل والموارد والدعم لمساعدة تلك الدول وتمكينها من الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية والرعاية بما يتوافق مع مبدأ التضامن والتعاون الدولي والمشاركة في تحمل الأعباء. كما **نشيد** بجهود غيرها من الدول الأعضاء التي تؤوي أشقاء سوريين، ولاسيما مصر وليبيا.

36. **نشيد** بالاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة أصدقاء الشعب السوري، الذي عقد بمدينة مراكش بتاريخ 12 ديسمبر 2012 والذي شهد مشاركة أكثر من 130 دولة ومنظمة دولية وإقليمية وجمعية دولية غير حكومية.

ليبيا:

37. **نثني** على التحولات السياسية الجارية في ليبيا والجهود المبذولة لبناء دولة القانون ومؤسساتها، **ونعبر** عن ارتياحنا للتحول السياسي الذي مكّن ليبيا من استعادة دورها الريادي في خدمة القضايا الإسلامية.

اليمن:

38. **نعرب** عن دعمنا الكامل والدؤوب لوحدة اليمن وسيادته وسلامة أراضيه، و**ندعو** كافة الدول الأعضاء إلى تقديم جميع أشكال المساعدة اللازمة للقيادة الجديدة، وذلك تعزيزاً للسلم والاستقرار والأمن والتنمية في هذا البلد.

39. **نشيد** بما تم إنجازه في تنفيذ مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لحل الأزمة في الجمهورية اليمنية، وتحقيق الانتقال السلمي للسلطة، وجهود الرئيس اليمني وحكومة الوحدة الوطنية في تنفيذ المبادرة وآليتها المزمنة، **ونُرحب** بدعوة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي لبدء مؤتمر الحوار الوطني الشامل يوم الثامن عشر من شهر مارس القادم. **ونحث** جميع الأطراف على المشاركة الإيجابية فيه بما يحفظ وحدة اليمن أرضاً وإنساناً. **كما نُنوه** بالتزام المجتمع الدولي بدعم أمن اليمن ووحدته واستقراره وتنميته بما في ذلك الدور الإيجابي الذي تضطلع به مبادرة أصدقاء اليمن. **ونُشيد** بجهود حكومة المملكة العربية السعودية لتنظيم وعقد مؤتمرين لأصدقاء اليمن والمانحين في الرياض من أجل حشد الدعم للاقتصاد اليمني وتحقيق التنمية في الجمهورية اليمنية.

البحرين:

40. **نثمن** مبادرة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بالدعوة للحوار الوطني، الذي يشمل جميع أطياف الشعب بمختلف مكوناته من أجل استيعاب متطلبات التقدم الحديث واستمرار عملية الإصلاح لتحقيق التطلعات الوطنية وتعزيز التفاهم وتقوية أواصر الوحدة الوطنية والحفاظ على الوطن وأمنه وسلامة أراضيه. وندعو كافة أطياف المجتمع البحريني للتجاوب مع مبادرة حضرة صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين لاستكمال حوار التوافق الوطني لكل ما فيه مصلحة مملكة البحرين وازدهارها وبما يعود بالخير والرفاه على مواطنيها كافة.

السودان:

41. **نؤكد** مجدداً كامل دعمنا للسودان واحترامنا لوحدته وسيادته وسلامة أراضيه.

42. **نرحب** بالاتفاقية الإطارية التي وقعها في أديس أبابا يوم 27 سبتمبر 2012 كل من فخامة السيد عمر حسن البشير، رئيس جمهورية السودان، وفخامة سلفا كير ميارديت، رئيس جمهورية جنوب السودان، والتي عالجت عدداً من المسائل العالقة بين البلدين، وكذا الاتفاق الذي تم التوقيع عليه من الطرفين يوم 5 يناير 2013 بأديس أبابا، و**نعرب** عن أملنا في أن تساعد هذه الاتفاقيات الإطارية في التوصل إلى حل نهائي لجميع القضايا العالقة وإلى إقامة علاقات بين البلدين في جميع المجالات.

43. **نؤكد** مجدداً دعم الدول الأعضاء للسودان فيما يبذله من جهود لتذليل الصعوبات الاقتصادية والمالية بعد انفصال جنوب السودان، و**نناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات المالية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي الإسهام في تقديم جميع أشكال الدعم والمساعدة للسودان بغية تمكينه من التغلب على الوضع الاقتصادي الحرج، و**نحث** كلاً من السودان وجنوب السودان على إقامة علاقات حسن الجوار والسعي إلى إيجاد حل سلمي لجميع القضايا العالقة بينهما عن طريق الحوار والتفاوض.

44. **نشيد** بالخطوات المتخذة لتنفيذ اتفاق السلام في دارفور والموقع في الدوحة بدولة قطر، و**ندعو** الأطراف التي لم توقع الاتفاق بعد إلى الانضمام إلى هذه العملية. كما **ندعو** الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء إلى مواصلة تنفيذ حصيلة المؤتمر الدولي للمانحين حول إعادة الإعمار وإحلال السلام في دارفور. كما **نشيد** بمبادرة دولة قطر لإنشاء بنك تنمية دارفور والمساهمة بمبلغ مائتي مليون دولار في رأس مال البنك ، **ونحث** الدول الأعضاء على دعم الجهود المبذولة لتأسيس البنك وذلك بالمساهمة في رأس ماله.

45. **نشيد** بمبادرة دولة الكويت، والخاصة بمؤتمر المانحين لإعمار شرق السودان الذي انعقد بدولة الكويت يومي 1 و2 ديسمبر 2010 ومساهمتها بمبلغ خمسمائة مليون دولار أمريكي لتنفيذ مشروعات لتنمية شرق السودان.

46. **وفي ضوء** الشكوى التي تقدم بها السودان ضد أوغندا، **ندعو** الأمين العام لتشكيل لجنة لتقصي الحقائق ورفع تقريرها على وجه السرعة.

الصومال:

47. **نرحب** بالإنجاز الهام الذي تحقق للصومال بعد اختيار أعضاء البرلمان الجديد وانتخاب الرئيس حسن شيخ محمود بطريقة ديمقراطية شفافة وبمراقبة الهيئات الإقليمية والدولية وعلى رأسها منظمة التعاون الإسلامي في سبتمبر 2012، وما تبع ذلك من تشكيل حكومة جديدة تمكنت خلال فترة وجيزة من تحسين الوضع الأمني ، وتعزيز الاستقرار، وإعادة تشكيل مؤسسات الدولة وخاصة المؤسسات الأمنية والمالية والقضائية. وفتح قنوات الحوار مع كافة القوى السياسية، والتواصل مع جوارها الإقليمي والمجتمع الدولي على حد سواء مما مكنها من إقامة علاقات ثنائية جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، ومع الدول العربية والإسلامية والإفريقية والصين واليابان، وكذلك مع المؤسسات الدولية المانحة مثل البنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية وبعض الصناديق العربية.

48. **نشيد** بدور مكتب منظمة التعاون الإسلامي للشؤون الإنسانية في الصومال وما قام به من أعمال جليلة في مساعدة الشعب الصومالي خلال السنتين الماضيتين. ونكلف الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية وبالتعاون مع الحكومة الصومالية، بوضع آليات لتنفيذ قرار مجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية (رقم 38/39) في دورته الثامنة والثلاثين في أستانة (يوليو 2011) والخاص بإنشاء صندوق استئماني لإعادة الإعمار في الصومال. ونحث الدول الأعضاء على فتح سفاراتها في الصومال تمتيناً وتقوية للعلاقات الثنائية بينها وبين الدول الإسلامية. وندعم طلب جمهورية الصومال إلى الأمم المتحدة لرفع حظر السلاح المفروض عليها تمهيداً لإعادة بناء القوات الصومالية حتى تتمكن من تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية في البلاد والإقليم. ونشيد بجهود الحكومة الصومالية المبذولة في مجالات الحوار والمصالحة الوطنية. وندعو المعارضة المسلحة إلى الاستجابة لدعوات الحكومة لنبذ العنف واللجوء إلى الوسائل السلمية للتعبير عن أهدافها ومطالبها، وذلك تحقيقاً لأمنية الشعب الصومالي في العيش في الأمن والاستقرار والتنمية.

49. **نشيد** بالزيارة التي قام بها الأمين العام إلى الصومال في الثامن من أكتوبر 2012، **ونحث** كافة الدول الأعضاء على تعزيز التزامها مع الصومال بغية مساعدة هذا البلد على إعادة بناء مؤسساته وقدراته الحكومية كسبيل للإسهام في تحقيق استقراره.

جيبوتي:

50. **نؤكد** مجدداً تضامننا الكامل مع جمهورية جيبوتي في نزاعها الحدودي مع إريتريا. **ونشيد** بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية جيبوتي لوضع حد لحالة التوتر بالوسائل السلمية، **ونحث** إريتريا على ضرورة الإسراع بإطلاق سراح الأسرى الجيبوتيين، وتقديم المعلومات اللازمة عن المفقودين، والامتثال التام لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1907(2009) والتجاوب مع جهود الوساطة التي تبذلها دولة قطر لحل النزاع.

اتحاد القُمر:

51. **نـدعو** مجدداً جميع الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة والمنتمية لمنظمة التعاون الإسلامي إلى دعم اتحاد القمر، بموجب القرار رقم 39/7- س الصادر عن مجلس وزراء الخارجية، وذلك من خلال تنفيذ الإعلانات التي صدرت عن مؤتمر الدوحة حول الاستثمار في اتحاد القمر، وتوفير الموارد اللازمة لهذا البلد لتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

52. **نثني** على اتحاد القمر لإتمامه مبادرة الدول الفقيرة الأكثر مديونية وذلك بمساندة من مؤسسات بريتون وودز. **وندعو** الدول الأعضاء والمؤسسات المالية أن تبدي مزيداً من التضامن مع اتحاد القمر الشقيق في تخفيض أو إلغاء ديونه الخارجية على غرار ما قامت به الدول الغربية والمؤسسات المالية التي دعمت أو مازالت تدعم المبادرة الخاصة بالدول الفقيرة الأكثر مديونية من خلال تشجيع الاستثمار في هذا البلد بما يعود بالنفع على جميع الأطراف.

مالي:

53. **نؤكد** مجدداً تأييدنا للحفاظ على وحدة جمهورية مالي وسيادتها ووحدة أراضيها. **وندين** بشدة الأعمال التي ترتكبها مختلف الجماعات والحركات الإرهابية وكذا الشبكات عبر الوطنية للجريمة المنظمة والاتجار في المخدرات التي تشكل خطرا حقيقيا على الأمن والاستقرار في مالي والمنطقة برمتها، والرامية إلى المساس بوحدة وسيادة جمهورية مالي وسلامة أراضيها. **ونؤكد** من جديد تضامننا الكامل مع كل من شعب مالي وحكومة وحدته الوطنية.

54. **نؤكد** مجددا تأييدنا الثابت للجهود الحالية التي تُبذل من أجل استعادة جمهورية مالي لوحدة أراضيها وإعادة إرساء سلطة الدولة على عموم الأراضي الوطنية. وفي هذا الصدد، **نأخذ علما** باعتماد القرار رقم 2085 (2012) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والذي حدد نهجاً عالمياً لتسوية الأزمة متعددة الأبعاد التي تشهدها مالي، وكذلك المبادرات المطروحة من قبل الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. **وندعو** إلى التعجيل بنشر البعثة الدولية لدعم مالي، كما **ندعو** الدول إلى توفير دعم لوجيستي ومالي لهذه البعثة. **وندعو** الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية إلى تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة من أجل التخفيف من معاناة آلاف اللاجئين والنازحين في مالي وفي منطقة جنوب الصحراء. **ونتوجه** بالشكر إلى الدول التي قدمت بالفعل مساهمات عقب مؤتمر المانحين المنعقد في أديس أبابا يوم 29 يناير 2013. **وندين** بشدّة ما ترتكبه الجماعات والمنظمات الإرهابية من أعمال شنيعة في حقّ السكان المدنيين، وما تقترفه في تمبوكتو من تدمير للمواقع الثقافية، لاسيما تلك التي صنفتها منظمة اليونسكو ضمن التراث الثقافي العالمي، **وندعو** المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) إلى المشاركة في حماية هذا التراث وصونه.

55. **نشيد** بحكومة الوحدة الوطنية لإعدادها خارطة الطريق، و**نشيد** بالجمعية الوطنية لاعتمادها. **ونحث** السلطات الانتقالية على تنفيذ خارطة الطريق من خلال تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة وشفافة ونزيهة وعلى اعتماد نهج شامل يأخذ بعين الاعتبار جميع أبعاد هذه الأزمة. **ونؤكد** مجددا أهمية دعم الجهود الإنمائية التي تبذل في منطقة الساحل عامة وفي مالي خاصة.

56. **نرحب** بتعيين الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي معالي السيد جبريل باسولي، وزير خارجية بوركينا فاسو، الذي عمل وسيطاً للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، مبعوثاً خاصاً لمنظمة التعاون الإسلامي إلى مالي ومنطقة الساحل لقيادة جهود المنظمة لإيجاد حل سلمي للصراع.

<u>النيجر</u>:

57. **نشيد** بالسير السلمي للانتخابات وعودة النظام المنتخب ديمقراطياً في جمهورية النيجر من خلال الانتخابات الناجحة التي أجريت في الآونة الأخيرة، **وندعو** الدول الأعضاء

إلى مواصلة دعمها لهذا البلد لتمكينه من مواجهة تحديات التنمية المستدامة بما في ذلك تقديم مساعدة إنسانية عاجلة لمواجهة احتياجات التدفق المتنامي للاجئين الماليين.

كوت ديفوار :

58. **نؤكد** مجدداً تضامننا مع كوت ديفوار فيما تبذله من مساعٍ لإحلال السلام وإنعاش اقتصادها الذي عصفت به الحرب. وفي هذا الصدد، **نحث** الأمين العام على تكثيف جهوده لعقد مؤتمر المانحين طبقاً لما أقره مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة والثلاثين، و**نهيب** بالدول الأعضاء أن تشارك مشاركة فعالة وأن تساهم بسخاء في هذا المؤتمر من أجل إعادة إعمار كوت ديفوار.

غينيا:

59. **نرحب** بالتطورات السياسية والاقتصادية الإيجابية في غينيا، و**ندعو** جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها إلى تقديم الدعم الاقتصادي والسياسي والمالي اللازم لهذا البلد بغية تمكينه من تنفيذ مشاريعه وأنشطته الإنمائية.

نيجيريا:

60. **نرحب** بكافة المساعي التي تبذلها السلطات في نيجيريا لمكافحة الأنشطة التي تمارسها الجماعات الإرهابية المسلحة، والتي ما زالت تشكل تهديدا للسلم والوحدة والوئام في هذا البلد، **ونؤكد** في هذا الصدد دعمنا وتضامننا الكاملين مع نيجيريا، حكومة وشعبا.

أذربيجان:

61. **نندد** بعدوان أرمينيا على جمهورية أذربيجان، ونؤكد مجدداً أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة أمر مرفوض بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي؛ **وندعو** إلى التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 822 و853 و874 و884، وإلى سحب القوات المسلحة الأرمينية بشكل فوري وكامل ودون شروط من الأراضي الأذربيجانية المحتلة، بما فيها إقليم ناغورنو كاراباخ؛ وندعو إلى حل النزاع في إطار سيادة جمهورية أذربيجان وسلامة أراضيها وحرمة حدودها المعترف بها دوليا؛ وندين تدمير الإرث الثقافي والمواقع الأثرية الإسلامية والتغييرات السكانية القسرية، وانتهاك حقوق الملكية،

وندين النشاطات الاقتصادية غير القانونية في إقليم ناغورنو كاراباخ وفي باقي الأراضي المحتلة لجمهورية أذربيجان؛ **وندعو** الدول الأعضاء إلى منع الأشخاص المعنويين والطبيعيين في كل منها من الانخراط في هذه النشاطات غير القانونية؛ **ونؤكد** مجددا دعمنا المبدئي لجهود جمهورية أذربيجان، ومنها الجهود التي تبذل في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبيل استعادة وحدة أراضيها وسيادتها.

<u>أفغانستان</u>:

62. **نحث** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على مواصلة دعمها ومساعداتها الدءُوبة لشعب وحكومة أفغانستان في مكافحة الإرهاب والتصدي لمشكلة الاتجار في المخدرات وتحقيق الأمن والاستقرار وإعادة التأهيل والإعمار والتنمية الشاملة والمستدامة. **نؤكد** مجدداً دعمنا للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي الذي يكتسب أهمية في ضمان السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان وخارجها. **ونرحب** بمسار اسطنبول باعتباره أجندة للتعاون الإقليمي في "قلب آسيا" من خلال وضع أفغانستان في صلب اهتماماته، وبإشراك بلدان "قلب آسيا" في تعزيز الثقة والتعاون في المنطقة من أجل أمن أفغانستان واستقرارها، وكذا لتحقيق الأمن والازدهار في المنطقة ككل. **كما نرحب** بمقترح كازاخستان استضافة الاجتماع الوزاري لمسار اسطنبول في المآتي يوم 26 أبريل 2013، **وندعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة في هذا الحدث. **ونثمن** قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بتسهيل فتح مكتب للمنظمة في كابل، كما **نشيد** بالتطورات الإيجابية الجارية في أفغانستان، ولاسيما ما يتعلق منها بدعم عملية السلام التي تقودها وترعاها أفغانستان بمقتضى الدستور الأفغاني، والتي من المؤمل أن تُسهم في تعزيز الاستقرار في هذا البلد. **ونرحب كذلك** باجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة يوم 3 مارس 2011 والذي أبرز الدور الأساسي الذي يجب أن تضطلع به المنظمة ودولها الأعضاء في دعم جمهورية أفغانستان الإسلامية خلال المرحلة الانتقالية وعقد التحول لتحقيق الاستقرار والديمقراطية والازدهار في أفغانستان.

63. **نعرب** عن عميق تقديرنا للعديد من البلدان، **ونخص** بالذكر منها جمهورية باكستان الإسلامية والجمهورية الإسلامية الإيرانية لاستضافتهما أعدادا هائلة من اللاجئين

الأفغان، **ونقر** بجسامة الأعباء الملقاة على عاتقهما في هذا الشأن، **وندعو** المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تقديم المساعدة اللازمة للاجئين والنازحين الأفغان، وذلك بغرض تسهيل عودتهم الطوعية والآمنة والكريمة وإدماجهم بكيفية مستدامة داخل المجتمع الأصلي حتى يسهموا في استقرار أفغانستان.

جامو وكشمير:

64. **نؤكد** مجدداً دعمنا المبدئي لشعب جامو وكشمير من أجل إحقاق حقه المشروع في تقرير المصير وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة وتطلعات أبناء الشعب الكشميري. **ونعرب** عن قلقنا إزاء الاستخدام العشوائي للقوة والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ترتكب في كشمير التي تحتلها الهند على يد قوات الأمن الهندية والتي أدت إلى مقتل العشرات من المدنيين الأبرياء والعزَّل وجرح مئات آخرين، منهم نساء وأطفال ومُسِنون. **وندعو** الهند إلى السماح لبعثة منظمة التعاون الإسلامي لتقصي الحقائق ولجماعات حقوق الإنسان الدولية والمنظمات الإنسانية بزيارة جامو وكشمير.

65. **نحث** الهند على إجراء تحقيقات مستقلة بخصوص المقابر الجماعية التي اكتشفت في الآونة الأخيرة، وضمان المحاكمة الحرة العادلة للمسؤولين عن تلك الجرائم الشنيعة، **ونعرب** عن قلقنا البالغ إزاء انتهاكات وقف إطلاق النار التي وقعت في الآونة الأخيرة على طول خط المراقبة في جامو وكشمير، ونحث على ضرورة احترام وقف إطلاق النار نصا وروحا، والالتزام بالآلية العسكرية القائمة كما وضعتها كل من الهند وباكستان وتعزيزها؛ **ونرحب** بالاقتراح الداعي إلى إجراء تحقيقات مشتركة من خلال فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان حول خروقات وقف إطلاق النار المذكورة، **كما نشيد** بجهود باكستان واستعدادها للانخراط مع الهند لحل جميع القضايا العالقة بما فيها نزاع جامو وكشمير.

كوسوفو:

66. **نجدد** نداءنا الذي ورد في نص القرار رقم 39/15- س، والذي صدر عن الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية والموجه إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة التي لم تعترف بعد بكوسوفو، أن تنظر في موضوع الاعتراف بها، استناداً إلى حقوقها الحرة

والسيادية ووفقاً لتشريعاتها الوطنية. كما **نؤكد** مجدداً نداءنا للدول الأعضاء لمواصلة إسهامها في دعم اقتصاد كوسوفو.

البوسنة:

67. **نؤكد** مجدداً دعمنا الثابت لصون سلامة أراضي الكيانين والشعوب الثلاثة المكونة لهما وغيرها، وسيادتهما والمساواة بينهما داخل حدود البوسنة والهرسك المعترف بها دولياً. **وندعو** كافة القادة السياسيين في البوسنة والهرسك إلى توحيد جهودهم من أجل مستقبل البلاد المشترك والتركيز على عملية الإصلاح.

شمال قبرص:

68. **نعرب** عن الأسف لإخفاق المفاوضات الأخيرة في التوصل إلى تسوية شاملة للقضية القبرصية، برعاية بعثة الأمين العام للأمم المتحدة للمساعي الحميدة عام 2008، وعن دعمنا للجهود الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة في قبرص، قوامها السلطة الدستورية الأصيلة للشعبين ومساواتهما السياسية وملكيتهما المشتركة للجزيرة، **ونعرب** عن تضامننا مع القبارصة الأتراك، و**نشيد** بجهودهم للتوصل إلى تسوية يقبل بها الطرفان، **وندعو** الدول الأعضاء إلى تعزيز التضامن الفعال مع دولة قبرص التركية.

الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

69. **نجدد** دعمنا وتأييدنا للجهود والمبادرات والمساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام والرامية لإيجاد الحلول العادلة لقضايا الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء سياسياً وثقافياً واقتصادياً، و**نشيد** بتوسيع نطاق هذه الجهود لتشمل بلداناً جديدة في أمريكا الشمالية وأستراليا وأوروبا، واستمراره في متابعة معالجة قضايا المسلمين في كل من جنوب الفلبين وجنوب تايلاند وجمهورية ميانمار، وكذا قضايا المسلمين في البلقان والقوقاز وغيرها، وذلك في إطار احترام تام لسيادة الدول التي تعيش فيها. و**نؤكد** أن التحديات الحالية تتطلب اعتماد مبادئ الحوار والتعاون وواجب احترام ثقافات الشعوب وعاداتها.

70. **نؤكد** مجدداً ضرورة الإسراع بحل قضية المسلمين في جنوب الفلبين، **ونحث** حكومة جمهورية الفلبين والجبهة الوطنية لتحرير مورو على مواصلة الجهود من أجل إيجاد حل للمسائل العالقة بموجب اتفاق طرابلس لعام 1976 واتفاق السلام النهائي والمرتبطة بإقليم الحكم الذاتي وتقاسم الثروات وتعريف المعادن الإستراتيجية والآلية الانتقالية.

71. **نرحب** بالاتفاق الإطاري المتعلق ببنغاسامورو المبرم يوم 15 أكتوبر 2012 بين حكومة جمهورية الفلبين والجبهة الإسلامية لتحرير مورو وبوساطة الحكومة الماليزية، **ونحث** حكومة جمهورية الفلبين والجبهة الإسلامية لتحرير مورو والجبهة الوطنية لتحرير مورو على مواصلة الجهود بالتعاون الوثيق فيما بينها من أجل إيجاد حلول للقضايا العالقة. **ونؤكد** ضرورة ربط الاتفاق الإطاري لبنغاسامورو باتفاق طرابلس لعام 1976، **ونحث** الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي على بذل جهوده مع كل من حكومة جمهورية الفلبين والجبهة الإسلامية لتحرير مورو والجبهة الوطنية لتحرير مورو من أجل تلافي التناقضات بين مساري المفاوضات.

72. **ندين** الأعمال الوحشية المتواصلة التي ترتكب في حق مجتمع الروهينجيا المسلم في ميانمار، والتي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وللعهود الدولية لحقوق الإنسان، **ونحث** حكومة ميانمار على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية حقوقهم الأساسية بما فيها حقهم الأساسي في الجنسية، وحمايتهم من جميع أشكال التمييز، وذلك بموجب القرار رقم A/RES/67/233 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. **كما نؤكد** مسؤولية المجتمع الدولي بضرورة العمل مع حكومة ميانمار لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأقليات داخل أراضيها ووضع حد لأعمال العنف ضد مجتمع الروهينجيا المسلم، و**ندعو** حكومة ميانمار إلى تسهيل دخول المعونة الإنسانية للمتضررين والمحتاجين.

73. **نؤكد** على ضرورة تعزيز التعاون والحوار مع الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي بها جماعات ومجتمعات مسلمة، ومع الممثلين الفعليين لهذه الجماعات، بما يتيح إمكانية حماية حقوقها بما في ذلك الحق في الجنسية. كما نؤكد على ضرورة المتابعة الوثيقة والمستمرة لأي تطورات جديدة؛ **ونرحب** بالدعوة التي وجهتها حكومة ميانمار إلى الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لزيارة ميانمار، بما في ذلك ولاية راخين، ونحث حكومة ميانمار على تسهيل القيام بهذه الزيارة في أقرب وقت ممكن؛

ونرحب بالتزام رابطة أقطار جنوب شرق آسيا (آسيان) الراسخ بحل هذه القضية، ومشاركة منظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي في العمل الوثيق مع حكومة ميانمار من أجل مواصلة معالجة هذه القضية بما يدعم عملية التحول الديمقراطي والإصلاح في ميانمار.

74. **ندعو** السلطات في ميانمار إلى التعاون مع كافة الأطراف ذات الصلة والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية لكل الناس والجماعات المتضررة، و**نطلب** من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي التنسيق مع سلطات ميانمار بخصوص زيارة وزراء الخارجية الأعضاء في فريق الاتصال المعني بالروهينجيا إلى ميانمار لتقييم احتياجات المساعدات الإنسانية لهؤلاء المتضررين والتنسيق مع سلطات ميانمار من أجل وضع خطة للقيام على وجه السرعة بتقديم المساعدة اللازمة. **ونشيد** بجميع أشكال المساعدة التي قدمتها الدول الأعضاء للمسلمين الروهينجيا، ومن ضمنها الدعم المالي القيم البالغ 50 مليون دولار أمريكي الذي قدمته المملكة العربية السعودية، وبالمساعدة الإنسانية التي قدمتها كل من تركيا والإمارات العربية المتحدة، وغيرهما.

75. **نعرب** عن دعمنا للقضية العادلة للأقلية التركية المسلمة داخل تراقيا الغربية، والمجتمع المسلم في دوديكانيسيا، كما **نهيب** مرة أخرى باليونان أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لضمان توفير الاحترام الواجب للمجتمعات المسلمة، وهوياتها، وثقافاتها، مع الأخذ في الاعتبار ردود الأفعال واسعة النطاق التي اتخذتها الأقلية المسلمة في تراقيا الغربية، ضد القرار الصادر مؤخراً بتعيين 240 إماماً في اليونان. كما **ندعو** إلى الامتناع عن اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الشأن بما يتعارض مع إرادة مواطنيها المسلمين.

76. **نشيد** بجهود الأمين العام في متابعة أوضاع المسلمين في جنوب تايلند، **ونعرب** عن ارتياحنا للجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومة تايلند لتذليل الصعوبات التي تحول دون الوفاء بالالتزامات الواردة في البيان المشترك الصادر عام 2007؛ **ونعرب** عن أملنا في أن تتخذ حكومة تايلند المزيد من الخطوات البناءة، **ونطلب** من الأمين العام مواصلة الحوار البناء مع حكومة تايلند لفائدة المسلمين في جنوب تايلند لتحقيق الأمن والاستقرار في هذا البلد.

مكافحة الإرهاب:

77. **نندد** تنديداً شديداً بالإرهاب، **بما في ذلك إرهاب الدولة**، بجميع أشكاله وتجلياته وأياً كان مرتكبه وحيثما كان، و**نؤكد** مجدداً التزامنا بتعزيز التعاون المتبادل في مكافحة الإرهاب، باعتماد أساليب عدة، من ضمنها وضع تعريف دقيق للإرهاب بتوافق عام في الآراء، وذلك على المستوى الدولي وكذلك المعاهدات الدولية لمكافحة الإرهاب.

78. **أخذنا** علماً باعتماد الإستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب عام 2006 وبعمليات مراجعتها الثلاث عام 2008 و 2010 و2012، و**نؤكد** مجدداً وضعيتها باعتبارها وثيقة حية يتعين تحديثها، و**ندعو** إلى وضع آلية للمراجعة اللاحقة للإستراتيجية، تأخذ في الاعتبار الأسباب الحقيقية للإرهاب والتفريق بين الأعمال الإرهابية التي تعتبراً، وبكيفية لا لبس فيها، أفعالا غير شرعية ومرفوضة، وبين النضال المشروع للشعوب الرازحة تحت نير الاحتلال أو الاستعمار أو الهيمنة الأجنبية من أجل حقها في تقرير المصير. و**نقر** بأن اعتماد نهج زمني ينشد تحقيق أهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد لتنفيذ الإستراتيجية، قد يستوعب بشكل أفضل القضايا الخلافية المرتبطة بالإستراتيجية. و**ندعو** الدول الأعضاء إلى التوقيع والتصديق على اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي حول مكافحة الإرهاب الدولي ما لم تكن قد وقعت أو صادقت عليها بعد.

79. **نعتبر** أن تمويل الإرهاب مسألة تبعث على القلق البالغ بالنسبة للمجتمع الدولي، و**نقر** بأن دفع الفدية للجماعات الإرهابية يشكل مورداً من الموارد الرئيسية لتمويل الإرهاب. و**نحث** الدول الأعضاء على الامتناع عن دفع الفدية والتعاون من أجل منع دفع الفدية التي تطالب بها المجموعات الإرهابية.

80. **نعرب** عن قلقنا البالغ حيال نشوب إرهاب الدولة الممنهج الذي يتضح في الاغتيال الصارخ للعلماء والباحثين الإيرانيين، وفي غيره من الأعمال الأخرى، وكذا ندين هذا النوع من الأعمال الإرهابية الممقوتة.

81. **نثني** على الجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأعضاء كافة في سبيل توطيد الجهود العالمية للقضاء بفعالية على الإرهاب بجميع أشكاله. و**في هذا الصدد، نؤكد** مجدداً

دعمنا للجهود المتواصلة التي يبذلها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، بإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب و شروع المركز في مزاولة نشاطاته.

82. **نندد** بشدة بالهجوم الإرهابي على مجمع الغاز في أميناس بالجزائر، باعتباره عدوانا لم يستهدف الجزائر والبلدان المجاورة فقط، بل اعتداءً على قيم الدين الإسلامي، وخاصة منها التسامح والحوار. **ونشيد** أيما إشادة بردة الفعل السريعة للسلطات الجزائرية التي أفشلت الأهداف الإجرامية للجماعات الإرهابية وأنقذت حياة المئات من الأبرياء. **ونغتنم** هذه المناسبة لنؤكد مجدداً دعمنا وتضامننا الكاملين مع الشعب والسلطات الجزائرية.

83. **نرحب** بالمؤتمر الدولي حول "تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب" المقرر تنظيمه على نحو مشترك بين مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (أيسيسكو) يومي 18 و19 مارس في باكو بأذربيجان برعاية فخامة السيد إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان؛ **وندعو** في هذا الصدد الدول الأعضاء إلى المشاركة النشطة في هذا المؤتمر.

<u>نزع السلاح</u>:

84. **نؤكد** دعمنا الدءُوب لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، و**ندعو** إلى حمل إسرائيل، باعتبارها الطرف الوحيد في الشرق الأوسط غير الموقع على معاهدة عدم الانتشار النووي، على الانضمام، دون شروط وعلى الفور، إلى هذه المعاهدة كطرف غير حائز على السلاح النووي وإلى إخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

85. **نعرب**، في هذا الصدد، عن الأسف إزاء البيانات التي أدلى بها القائمون على مؤتمر 2012 حول جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بشأن تأجيل المؤتمر الذي كان مقرراً عقده في ديسمبر 2012 في فنلندا، وفقاً للوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010 حول عدم الانتشار النووي.

86. **نعرب** عن بالغ قلقنا لعدم إعلان إسرائيل عن المشاركة في المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، واستمرارها

في تقويض جهود عقد هذا المؤتمر والحيلولة دون تحقيق الهدف المتمثل في إنشاء المنطقة المذكورة.

87. **كما نعرب** عن رفضنا لهذا التأجيل الذي نعتبره انتهاكاً خطيراً للقرار الذي اعتمدته الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي، وفقاً للجزء الرابع من فقرة الخاتمة والتوصيات بشأن أعمال المتابعة للوثيقة الختامية التي خرج بها المؤتمر الاستعراضي لعام 2010 حول عدم الانتشار النووي، والتي نصت صراحة على تولي كل من الأمين العام للأمم المتحدة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا مهمة عقد المؤتمر المذكور عام 2012، وبمشاركة كافة بلدان المنطقة وفي سياق تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي تم اعتماده خلال مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي الذي عقد في عام 1995.

88. **نعرب** عن اعتقادنا الراسخ بأن الذرائع التي تم سوقها لتأجيل المؤتمر غير واقعية، ولاسيما فيما يتعلق بالأحكام الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010، وبالتالي، فإننا **نسجل** تحفظنا الشديد على ما يشاع بخصوص عدم قدرة القائمين على تنظيم المؤتمر على تنفيذ التكليف الذي أناطته بهم كافة أطراف معاهدة عدم الانتشار النووي، بسبب المواقف "غير البناءة" التي اتخذتها دول غير أطراف في المعاهدة، وكذا فيما يتعلق بالبيئة غير المواتية في الشرق الأوسط لعقد المؤتمر وفقاً لجدوله المقرر، **وندعو** إلى الإسراع بعقد المؤتمر.

89. **نؤكد مجدداً** حق كافة الدول غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقاً للمعايير التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها، والتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في هذا الخصوص.

90. **ندعو** كافة الدول الأعضاء إلى دعم مبادرة جمهورية كازاخستان بشأن اعتماد الإعلان العالمي لعالم خال من الأسلحة النووية ، في إطار الأمم المتحدة، باعتبار ذلك خطوة هامة نحو اعتماد معاهدة الأسلحة النووية.

91. نرحب بوضعية آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية، والتي تعتبر إسهاما مهما في تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، وفي هذا الصدد، **ندعو** الدول الحائزة على

الأسلحة النووية إلى التوقيع على البروتوكول المتعلق بالضمانات الأمنية السلبية لمعاهدة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية.

92. **نشدد من جديد** على أنه لن يكون هناك أي تفسير لأحكام معاهدة عدم الانتشار النووي من شأنه أن يؤثر على الحقوق الأساسية لأطراف المعاهدة في إعداد البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز وبما يتماشى مع المواد 1 و2 و3 و4 من المعاهدة. **ونؤكد** على أن هذه الحقوق تمثل أحد الأهداف الأساسية للمعاهدة. وفي هذا الصدد، **نؤكد** أن جميع خيارات وقرارات الدول في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ينبغي أن تُحتَرم دون الإضرار بسياساتها أو اتفاقاتها في مجال التعاون أو ترتيباتها بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وسياساتها المتصلة بدورة الوقود.

<u>حقوق الإنسان:</u>

93. **نؤكد مجددا** أن حقوق الإنسان في الإسلام تعتبر جزءاً لا يتجزأ من النظام الإسلامي العام، وهي مفروضة على جميع الحكومات الإسلامية وأجهزة المجتمع لوضعها موضع التنفيذ نصا وروحا في إطار هذا النظام.

94. **نؤكد مجددا** الدور الحضاري والتاريخي للأمة الإسلامية في جهود البشرية في تعزيز وحماية الحقوق الأساسية والحريات، والتي تُعد جزءا متأصلا في الدين الإسلامي ولا يجوز لأي كان من حيث المبدأ إسقاط هذه الحقوق كاملة أو بصورة جزئية، أو انتهاكها أو إغفالها.

95. **نشيد** بالتقدم الذي أحرزته الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان خلال فترة وجيزة من إنشائها **ونرحب** باستكمال قواعد إجراءاتها، **وندعو** جميع الدول الأعضاء إلى تقديم كامل دعمها للهيئة لتمكينها من مزاولة عملها وفقاً للمهمة التي أناطها بها نظامها الأساسي، مع التركيز بشكل خاص على المجالات الأربعة ذات الأولوية التي حددتها الهيئة خلال

المرحلة الأولية لعملها وهي حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والطفل، والحق في التنمية، والتربية على حقوق الإنسان.

96. **نقر** بأهمية المبادرة التونسية حول إنشاء محكمة دستورية دولية في إطار منظومة الأمم المتحدة كهيكل استشاري قضائي تناط به مهمة ضمان احترام وتطوير مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

<u>الإسلاموفوبيا</u>:

97. **نعرب عن بالغ قلقنا** إزاء التهديد الذي تواجهه ثقافة التعايش السلمي والتسامح فيما بين المجتمعات والأديان من قبل المتشددين والمتعصبين وإزاء الخطاب المتزايد الداعي لكراهية الأجانب والمدعوم من سياسيين وأحزاب سياسية متشددة تسعى لمكاسب سياسية محلية محدودة ، وهي في سبيل ذلك تستغل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تواجهها مجتمعاتها لتغذية الكراهية ضد الإسلام والمسلمين من خلال التنميط السلبي والتشويه، **ونؤكد** في هذا الصدد أن طبيعة الهجرة في عالمنا اليوم تفرض تحديات جمة لكن الأمر الأهم هو أنها تتيح فرصاً عظيمة لحشد قوى التغيير لتحسين ثقافة التفاعل والتسامح.

98. **نعرب** عن بالغ قلقنا إزاء استمرار تنامي الهجمات على الإسلام والمسلمين، ولاسيما التهجم على شخص النبي محمد، صلى الله عليه وسلم، وحرق القرآن الكريم والتنميط السلبي والتمييز ضد المسلمين؛ **وندرك** الدور الجوهري للأديان والمعتقدات في تشكيل إدراكهم للحياة وهوياتهم، وبالتبعية فإن كثيرا منهم قد يرون ازدراء الأديان اعتداء مباشراً موجها ضدهم، ويثير قلقنا بشدة الاتجاهات المتزايدة في بعض السياسات القومية والقوانين والتدابير الإدارية التي تعمل على وصم الأشخاص المنتمين لأديان أو معتقدات محددة، خاصة الإسلام، بذرائع مختلفة، مما يعيق حريتهم في التعبير عن هويتهم ويضفي الشرعية على التمييز ضدهم ويحد من قدرتهم على ممارسة شعائر أديانهم وعلى إقامة وممارسة شعائر دينهم بحرية دون خوف من قهر أو عنف. **وندعو** الدول الأعضاء إلى وضع إستراتيجية موحدة لحمل المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير فعالة للتصدي لهذه الأعمال المحرضة على التعصب والكراهية والتي قد تفضي إلى العنف وإزهاق الأرواح.

99. **نؤكد** مجدداً أن الإسلام دين الوسطية والانفتاح ويرفض جميع أشكال التعصب والتطرف والانغلاق ، و**نشدد**، في هذا الصدد، على ضرورة التصدي بكل الوسائل المتاحة لإشاعة أو نشر الفكر المنحرف، و**ندعو** إلى وضع مناهج تعليمية على نحو يرسخ الصورة الحقيقية للإسلام في التفاهم المتبادل والتسامح والحوار والتعددية، ولمد جسور التواصل بين أبناء الأمة الإسلامية تعزيزاً لوحدتها وتضامنها من خلال عقد الندوات والمؤتمرات لشرح هذه القيم. كما **ندعو** إلى مكافحة التطرف المتستر برداء الدين أو المذهب وعدم تكفير أتباع المذاهب الإسلامية الأخرى، وإلى ترسيخ الحوار بين تلك المذاهب من أجل تعزيز الوسطية والتسامح. **ونثني** على مقترح خادم الحرمين الشريفين خلال قمة مكة الاستثنائية 2012 لإنشاء مركز للحوار بين المذاهب لتعزيز الوحدة والتضامن بين المسلمين.

100. **نندد** بكل الدعوات المحرضة على الكراهية الدينية والتي تشكل تحريضاً على العداء أو العنف، سواء سخرت لذلك وسائل الإعلام المكتوبة أو السمعية البصرية أو الإلكترونية أو أي وسيلة أخرى. و**نشيد**، في هذا الشأن، بمبادرة عملية اسطنبول، **ونشجع** على تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ الخطوات المتفق عليها بالإجماع في القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان نحو تحقيق الهدف العالمي المشترك في مكافحة التعصب الديني.

101. **نشيد** بجهود جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين لعقد مؤتمر دولي في عمان في عام 2005 لبحث مظاهر الإساءة إلى الإسلام بمشاركة علماء المسلمين من مختلف المذاهب الإسلامية والذي تمخض عنه رسالة عمان التي بينت الصورة المشرقة للإسلام العظيم وأبرزت مبادئه المتسمة بالتسامح والوسطية والاعتدال وحرصه على الحوار مع الآخر لتحقيق خير المجتمع الإسلامي وتقدمه، وكذلك بالجهود الرامية إلى تعزيز التفاهم المتبادل والوئام بين الأديان، كما **نعرب** عن تقديرنا لمبادرات جلالته المتعددة الهادفة إلى بناء جسور التواصل وإزالة المفاهيم المغلوطة بين أتباع الديانات، ومن هذه المبادرات مبادرة "الأسبوع العالمي للوئام بين الأديان" التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العشرين من تشرين الأول والذي أعلن فيه الأسبوع الأول من شهر شباط (فبراير) من كل

عام أسبوع الوئام العالمي بين الأديان و**نرحب** بجهود الدول في إحياء فعاليات ونشاطات هذا الأسبوع.

102. **نؤكد** دعمنا القوي لدعوة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية، لوضع ميثاق دولي يحدد المعايير والقواعد المناسبة لممارسة الحق في حرية التعبير والرأي والالتزام باحترام الرموز والمقدسات الدينية، وكذلك القيم والمعتقدات الروحية.

103. **نرحب ونشيد** بمبادرات الدول الأعضاء، بما فيها الذكرى العاشرة لمبادرة زعيم كازاخستان، نور سلطان نزاربابيف، بتنظيم مؤتمر قادة العالم والديانات التقليدية، ومبادرة ماليزيا بشأن الحركة العالمية للمعتدلين، ومبادرة تركيا بشأن تحالف الحضارات، **وندعو** الدول الأعضاء إلى دعم طلب خادم الحرمين الشريفين للأمم المتحدة لتبني قرار يدين أي دولة أو فرد أو جماعة تسيء للديانات السماوية أو الرسل أو الأنبياء مع اتخاذ الإجراءات الوقائية في هذا الصدد.

104. **ندرك** الحاجة لمزيد من تأسيس التعاون بين الدول الأعضاء من أجل التنفيذ الفعال لإستراتيجية محاربة الإسلاموفوبيا التي أقرتها الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، وأهمية التعجيل بعملية تنفيذ قرارها بشأن وضع آلية دولية ملزمة قانوناً لمنع التعصب والتمييز والتحيز والكراهية على أساس الدين وتشويه الأديان وتعزيز وضمان احترام كافة الأديان.

105. **نأخذ علما، مع التقدير**، بالمشورة القانونية وتوصيات ندوة الشخصيات البارزة يومي 7 و 8 يناير 2013 في اسطنبول. **ونطلب** من الأمين العام إعطاء الأولوية للتفويض بإجراء الدراسات الموصى بإنجازها. **وندرك** ضرورة أن تستكمل اللجنة عملها بالتنسيق الوثيق مع الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمعالجة مشكلة الإسلاموفوبيا، **ونطلب** من الهيئة أن ترفع تقريراً في هذا الخصوص إلى الاجتماع القادم لمجلس وزراء الخارجية.

106. **ندعو** كافة الدول الأعضاء، وفقاً لالتزاماتها طبقاً لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني، أن تضمن الاحترام والحماية التامة للأماكن والمواقع والأضرحة والرموز الدينية، وأن تتخذ تدابير إضافية في الحالات التي تتعرض فيها للتخريب أو التدنيس أو التدمير.

107. **نعرب** عن ارتياحنا للعمل الذي يؤديه مرصد الإسلاموفوبيا في الأمانة العامة في رصد حوادث الإسلاموفوبيا والتقارير الدورية التي يصدرها. **ونطلب** من الأمين العام اقتراح آلية لمواجهة الحوادث التي يتم رصدها، وذلك بالتعاون التام مع الدول الأعضاء لإضفاء المزيد من الفعالية على عمل المرصد. كما ندعو المرصد لتعزيز تعاونه مع أجهزة مماثلة في منظمات شريكة. **ونحث** مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان على إعطاء أولوية لإنشاء مرصد دولي لرصد دعوات الكراهية العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز والعداء أو العنف في مختلف أنحاء العالم، حتى يكون بمثابة آلية للإنذار المبكر لمساعدة الدول في الوفاء بالتزاماتها طبقاً لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

108. **ندعو** منظمة التعاون الإسلامي إلى تولي زمام المبادرة والدول الأعضاء إلى المساهمة في تعزيز الحوار بين الثقافات والديانات والحضارات، و**نرحّب** بإنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود للحوار بين أتباع الديانات والثقافات في فيينا، الذي يهدف إلى تعزيز ودعم الجهود على المستويين الإقليمي والدولي امن أجل الحد من الصدام وتعزيز التسامح والحوار والوئام بين الأديان وكبح الإسلاموفوبيا والكراهية على أساس العرق أو الدين وتعزيز احترام التنوع المرتكز على العدل والأخوة والمساواة، كما **ندعو** الدول الأعضاء بالمنظمة إلى المشاركة بفعالية في أنشطة وبرامج المركز.

109. **نشيد** بالأمين العام لمشاركته في حوار الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس الأوروبي والزعماء السياسيين والمجتمع المدني للتأكيد على المخاوف وكذلك رفع الوعي العالمي بأخطار الإسلاموفوبيا، وبمبادرته بإقامة علاقات تعاون وثيقة مع تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، و**ندعو** الدول الأعضاء إلى دعم هذا التعاون من أجل إنجاح عملية تنفيذ التوصيات الصادرة عن الفريق رفيع المستوى لتحالف الحضارات. **ونشير** في هذا الصدد إلى توصيات اجتماع منسقي تحالف الحضارات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقد في الكويت في يناير 2013.

110. **نحيط علمًا** بتأسيس رابطة العلماء والخطباء والأئمة في دول الساحل في أدرار بالجزائر، **ونعبر** عن دعمنا لدورهم وما يتخذونه من إجراءات لمكافحة التعصب الديني الذي يهدد استقرار وأمن المنطقة ونشر القيم الإسلامية المتمثلة في التسامح والحوار.

111. **نؤكد** على الدور المهم للتعليم والإعلام المسؤول في نشر التسامح ونقدر جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تعزيز وتضمين الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في البرامج التعليمية، خاصة البرنامج العالمي للتربية على حقوق الإنسان الذي أعلنته الجمعية العمومية في 10 ديسمبر 2004. وندعو لاستكمال مثل هذه الجهود بالتعاون مع أجهزة معنية أخرى من الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية ودولية من أجل تشجيع الحوار بين الحضارات وتعزيز فهم الصبغة العالمية لحقوق الإنسان وتنفيذها على مختلف المستويات. **وندعو** الدول الأعضاء، من خلال التربية بنحو خاص، إلى تعزيز وفهم واحترام كافة القضايا ذات الصلة بحرية التعبير عن المعتقدات في مبادرة تشمل قبول العامة للتنوع واحترامه، بما في ذلك ما يتعلق بالتعبير الديني. **ونحث** المنظمات غير الحكومية والزعماء الدينيين والمؤسسات الدينية والإعلام على دعم وتبني مثل هذه الجهود.

112. **نشيد** في هذا الخصوص بجهود كل من الإيسسكو ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في التصدي للتنميط السلبي للإسلام والمسلمين، ونشر المعرفة الصحيحة بالحضارة الإسلامية ومساهماتها في الحضارة العالمية، ومحاربة الإسلاموفوبيا وتشجيع حوار الثقافات والحضارات والأديان. **وندعو** كلتا المنظمتين لمواصلة جهودهما داخل العالم الإسلامي وخارجه بمشاركة المنظمات الإقليمية والدولية وبالتنسيق مع الأمين العام والدول الأعضاء، لتنفيذ مبادرات مبتكرة وإرساء آليات لمواجهة الحملة الضارية التي تستهدف المقدسات والرموز الإسلامية، وذلك بالتنسيق مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية.

<u>التصويت في المحافل الدولية</u>:

113. **ندعو** جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الالتزام بالقرارات السابقة الصادرة عن المنظمة التي دعتها إلى التصويت لفائدة القرارات المقدمة باسم منظمة التعاون الإسلامي في المحافل الدولية، ولاسيما في الأمم المتحدة. **ونشدد** على أن عدم

التصويت لصالح تلك القرارات وإعلان مواقف مختلفة عن تلك المتفق عليها ينافي الإجماع الذي يفرضه واجب التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء.

114. **نكلف** الأمانة العامة بمتابعة أنماط تصويت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على القرارات المتعلقة بالقضايا ذات الأهمية للمنظمة في المحافل الدولية، **ونحث** الدول الأعضاء على التصويت لصالح هذه القرارات التي اعتمدتها المؤتمرات الوزارية ومؤتمرات القمة الإسلامية.

<u>الشؤون الإنسانية</u>:

115. **نحيط علماً** بمختلف المبادرات التي قامت بها الأمانة العامة للمنظمة في المجال الإنساني لمساعدة الدول الأعضاء المتضررة، **ونؤكد** دعمنا للمنظمة فيما تقوم به من نشاطات إنسانية مختلفة بالرغم من مواردها المالية المحدودة للغاية، **ونحث** جميع الدول الأعضاء ومنظماتها الخيرية وهيئات المجتمع المدني الإنسانية، إلى مد الأمانة العامة بجميع الوسائل اللازمة والمساعدة بغية تمكينها من النهوض بالمهام الموكولة إليها لفائدة المحتاجين والفئات الضعيفة لمواجهة التحديات الإنسانية المتنامية، وفقا للأنظمة والتعليمات المعمول بها في كل دولة، **ونكلف** الأمين العام بعقد اجتماع لفريق الخبراء لإتمام المناقشات الخاصة بإعداد وثيقة لإنشاء صندوق طوارئ خاص، وعرضها على مجلس وزراء الخارجية القادم.

116. **نؤكد** ضرورة تنسيق جهود الإغاثة وأنشطة مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة، لتحسين وتطوير الأداء الجماعي للمنظمة وللدول الأعضاء وتنسيق الجهود وتبادل الخبرات، وتشجيع المؤسسات على العمل من خلال تلك الآلية التنسيقية.

117. **نرحب** بحملة التوعية المدنية الدولية "العدالة لخوجالي" التي انطلقت في إطار "برنامج منظمة التعاون الإسلامي لإحياء الذكرى" والذي يرمي إلى نشر الحقيقة التاريخية حول أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبتها قوات جمهورية أرمينيا في حق المدنيين الأذربيجانيين في بلدة "خوجالي" في شهر فبراير 1992 والتي تعتبر جريمة ضد الإنسانية. كما **ندعو** الدول الأعضاء إلى دعم هذه الحملة والمشاركة بنشاط في فعالياتها

وبذل الجهود اللازمة من أجل الإقرار، على الصعيدين الوطني والدولي، بأن عملية الإبادة الجماعية تلك تشكل جريمة ضد الإنسانية.

التعاون الاقتصادي:

118. **نقِّيَم** التوجهات الراهنة للاقتصاد العالمي وانعكاساتها على النمو وخلق فرص العمل وكذا حالة التذبذب التي تعترى الأسواق المالية العالمية وحجم التحديات التي تطرحها تلك التوجهات أمام الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والنمو المتوازن، و**نعرب** عن القلق من محدودية النمو العالمي وبقاء نسبة البطالة مرتفعة.

119. **نشدد** على أن أزمة تشغيل الشباب تُعد أحد التحديات الكبرى التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة البلدان الأقل نمواً منها وكذا تلك التي تفتقر للإمكانات المالية اللازمة لتوفير فرص العمل ووضع خطط الرعاية الاجتماعية. كما أن أزمة تشغيل الشباب، التي تفاقمت بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، تشكل تحدياً عالمياً ما يوجب التعامل معها عبر الآليات ذات الصلة على المستوى الدولي مع مراعاة تباين سماتها الاجتماعية والاقتصادية تبايناً كبيراً من حيث حجمها وطبيعتها داخل البلدان والمناطق وفيما بينها، وتستدعي اتخاذ تدابير من قبل الحكومات وأصحاب الأعمال و**العمال** على الصعيد القُطري لتعزيز جهود خلق وتوفير فرص العمل الكريمة والمنتجة. ويشكل الشباب جزءاً من الحل ويتعين الاستماع لمطالبهم وإشراك قدراتهم الإبداعية واحترام حقوقهم في معالجة أزمة تشغيل الشباب.

120. **نعرب** عن عزمنا على العمل **سوياً** من أجل وضع سياسات تحقيق النمو الذي يخلق فرص العمل وتعزيز قدرات الشباب في مجال إدارة المشاريع، وذلك من أجل تشجيع نمو المشروعات المستدامة، وتنمية إشراك الشركاء الاجتماعيين في تطوير السياسات من خلال الحوار المجتمعي وضمان مراعاة جميع البرامج والسياسات لحقوق العمل الشباب والمراعية للفوارق بين الجنسين.

121. **نشيد** بالدور الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية في معالجة الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية والركود العالمي وبالاهتمام الذي توليه للتأثيرات العميقة لأزمة التشغيل في العالم. و**نتطلع** إلى العمل على نحو وثيق مع منظمة العمل الدولية من أجل

إقامة شراكات تساعد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على مواجهة هذه التحديات. وتحقيقاً لهذا الغرض، **نرحب** بانعقاد مؤتمر وزراء العمل للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في باكو بجمهورية أذربيجان خلال الفترة من 23 إلى 26 أبريل 2013 والذي يرمى إلى وضع إطار للمنظمة للتعاون بين الدول الأعضاء حول القضايا المرتبطة بالعمل والتشغيل.

122. **ندعو** الدول الأعضاء إلى مواصلة تنسيق جهودها بشأن القضايا الاقتصادية العالمية بما في ذلك المسائل المرتبطة بتحقيق استقرار وإصلاح النظام المالي والتعامل مع قضية تنظيم وإدارة هذا النظام وآثارها على الدول النامية ومعالجة آفة الفقر والكوارث الإنسانية والتنمية الاقتصادية. وإذا تطلب الأمر مشاركة منظمة التعاون الإسلامي في أي من اجتماعات قمة مجموعة العشرين، تسعى الدول الأعضاء بالمنظمة في مجموعة العشرين إلى الحصول على دعم رئيس مجموعة العشرين لضمان توجيه دعوة لمنظمة التعاون الإسلامي للمشاركة.

123. **نشيد** بالزيادة المطردة لحجم التجارة الإسلامية البينية من 14,44% عام 2004 إلى 17,71% عام 2011. **وندرك** أهمية نظام الأفضلية التجارية بين دول منظمة التعاون الإسلامي كأساس لتحقيق نسبة 20% للتجارة البينية في المنظمة بحلول عام 2015، **ونرحب** ببدء سريان تنفيذ نظام التعريفة التفضيلية وقواعد منشأ نظام الأفضلية التجارية في عام 2010 و2011 على التوالي. و**نحث** الدول الأعضاء على استكمال الإجراءات الضرورية لتفعيل هذا النظام.

124. **استعرضنا** المبادرات الراهنة لمنظمة التعاون الإسلامي والمتعلقة بمواجهة التحديات الإنمائية لدولها الأعضاء، ولاسيما ما يتعلق منها بوضع البرامج المختلفة للتخفيف من وطأة الفقر وتعزيز التجارة الإسلامية البينية. **ونشيد** في هذا الصدد بكل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لدورهما في تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء بما في ذلك مبادرات المساعدة من أجل التجارة الرامية إلى حشد دعم شركائها الإقليميين والدوليين لسرعة تنفيذها.

125. **نؤكد**، في إطار اعتبارات الأمن القومي المتطورة للدول الأعضاء، على أهمية تطوير برامج التنمية وتخفيف الفقر والبطالة ومكافحة الأمراض وتحقيق ودعم مشاركة مختلف

الأطراف المجتمعية والقطاع الخاص في هذه البرامج ودفع التنسيق بينها ضمن إستراتيجية متكاملة لتحقيق الاستقرار والتنمية والقضاء على الصراعات في جميع الدول الأعضاء.

126. **ندعو** كافة الدول الأعضاء إلى التكاتف من أجل دعم اقتصاد دول الربيع العربي وزيادة حجم الاستثمارات الموجهة إليها في المجالات الإنمائية والخدمية.

127. **نعرب** عن ارتياحنا للدور المتنامي الذي يؤديه البنك الإسلامي للتنمية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، و**نؤكد** من جديد ما جاء في البيان الختامي للدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يومي 26 و27 رمضان 1433 هـ (14-15 أغسطس 2012) بخصوص زيادة رأسمال البنك الإسلامي للتنمية زيادة كبيرة لتمكينه من الوفاء بالتزاماته تجاه دوله الأعضاء. وفي هذا الصدد، **ندعو** مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى اتخاذ تدابير فعالة من أجل زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية.

128. **بالنظر** إلى الآثار المحمودة الناتجة عن مختلف تدخلات صندوق التضامن الإسلامي للتنمية في النهوض بالنشاطات الإنمائية داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **نحث** جميع الدول الأعضاء على المساهمة في هذا الصندوق أو إعادة تقييم تعهدات كل منها بهذا الخصوص. **ونؤكد** على ضرورة تعزيز صندوق التضامن الإسلامي للتنمية بإنشاء الآليات الملائمة لدعم المجالات الحيوية مثل بناء القدرات، وتخفيف الفقر، والبطالة، والأمراض المتفشية، والاستجابة لاحتياجات البلدان الأفقر ومواجهة حدة أزمة الديون لدى الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

129. **نسجل** بارتياح نجاح عملية تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا بواسطة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، **ونوصي** البنك باستكمال البرنامج الثاني الخاص بتنمية أفريقيا على أن ينفذ خلال السنوات الخمس القادمة تنفيذاً يراعي الانجازات التي تحققت خلال البرنامج الأول، و**نوافق** على ضرورة الشروع، على وجه السرعة، في إعداد برنامج آخر يخلف البرنامج السابق. وفي نفس السياق **نشيد** بوضع خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى و**نوافق** على أن إطارات إقليمية من هذا القبيل تنطوي على

إمكانات هائلة في تعزيز التعاون الفعال والمجدي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

130. **نرحب** بمختلف المبادرات الرامية إلى توسيع نطاق التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في قطاعات مثل الزراعة والأمن الغذائي والسياحة والصحة والعمل والبيئة والنقل والمواصلات والمالية الإسلامية. و**نشيد** في هذا الصدد، بالدور الذي تضطلع به الكومسيك وسائر لجان وبرامج المنظمة في تفعيل مشاريع المنظمة ونشاطاتها، ولاسيما ما يتعلق منها بإطاراتها المتعلقة بالسياحة والنقل والمواصلات والزراعة، وكذا مشروع خط السكة الحديدية بين داكار وبورتسودان. **وندعو** الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية لاتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل بتنفيذ المشروع، **ونشيد** أيضا بمبادرة سمو أمير دولة الكويت بإنشاء صندوق الحياة الكريمة الذي تبلغ قيمته 100 مليون دولار أمريكي، استفاد منه عدد من الدول الإسلامية لدعم برامج الأمن الغذائي فيها.

131. **نشيد** بالمساعي التي تضطلع بها الكومسيك من أجل تعميم التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء لاسيما تفعيل معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية وإطلاق مؤشر ستاندرد آند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/كومسيك (50 Sharia Index) وإنشاء منتدى تنظيم الأسواق المالية للكومسيك وإنشاء منتدى منظمة التعاون الإسلامي/كومسيك للقطاع السياحي الخاص وإطار التعاون في مجال النقل والمواصلات بين دول منظمة التعاون الإسلامي (وثيقة أزمير 2011). **ونطلب** من الدول الأعضاء المشاركة بفعالية في البرامج والمشروعات المنفذة تحت رعاية الكومسيك.

132. **نرحب** بالتقرير المرحلي للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري(كومسيك) الذي قدمه فخامة السيد عبد الله غل، رئيس الجمهورية التركية، رئيس الكومسيك، و**نعرب** عن تقديرنا لجهوده القيمة ولقيادته المحمودة للجنة الكومسيك من أجل تعزيز فعاليتها وتحسين بنائها المؤسسي.

133. **نرحب** بالقرار الصادر عن الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية التي عُقدت في جيبوتي من 15 إلى 17 نوفمبر 2012، والقاضي بإنشاء مؤسسة الأمن الغذائي التابعة للمنظمة في أستانا بجمهورية كازاخستان. ونرحب كذلك بانعقاد اجتماع فريق

الخبراء الحكوميين لمنظمة التعاون الإسلامي المكلف بصياغة النظام الأساسي للمؤسسة المذكورة، بما في ذلك اعتماد المقترح المقدم من جمهورية جيبوتي لاستضافة مركز منظمة التعاون الإسلامي لاحتياطي الأمن الغذائي لشرق أفريقيا ووسطها وجنوبها ولمنطقة القرن الأفريقي في العاصمة جيبوتي. وفي هذا الصدد، ندعو لسرعة انعقاد اجتماع فريق الخبراء **ونطلب** من الأمانة العامة أن تأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

134. **ندعو** الدول الأعضاء للمشاركة في منتدى أستانا الاقتصادي الخامس المزمع عقده من 22 إلى 24 مايو 2013 في أستانا كازاخستان والذي سيبحث قضايا بالغة الأهمية تخص النظام النقدي الدولي والاندماج والأمن الغذائي والتنمية السياحية والابتكار والنمو المُراعي للبيئة، وكذا لدعم مبادرة كازاخستان لعقد مؤتمر دولي من أجل التصدي للأزمات بمشاركة الأمم المتحدة في إطار المنتدى المذكور.

الشؤون الاجتماعية والثقافية:

135. **نرحب** بجهود جمهورية مصر العربية للنهوض بدور المرأة من خلال إنشاء منظمة تنمية المرأة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي كهيئة متخصصة في القاهرة، و**ندعو** الدول الأعضاء إلى الانضمام إليها من خلال التوقيع والتصديق على نظامها الأساسي لكي يدخل حيز التنفيذ ولتمكينها من الشروع في مزاولة عملها والنهوض بمهمتها على نحو تام.

136. **نعرب عن تقديرنا** للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وحكومتي الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية إندونيسيا لعقد المؤتمر الثالث والرابع لمنظمة التعاون الإسلامي حول دور المرأة في تنمية في الدول الأعضاء في المنظمة خلال الفترة من 19 إلى 21 ديسمبر 2010 في طهران والفترة من 4 إلى 6 ديسمبر 2012 في جاكرتا اللذين عززا العمل الجماعي للمنظمة نحو النهوض بالمرأة، **ونحث** جميع الجهات المعنية ذات الصلة، بما في ذلك القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وعامة الناس، إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة بين الجنسين والنهوض بالمرأة في عملها ونشاطاتها بما لا يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

137. نؤكد على أهمية وضرورة صياغة معاهدة حول حقوق المرأة في الإسلام، ونشدد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عملية في هذا الصدد.

138. **نؤكد** مجدداً أهمية الأسرة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية، **ونقر** بأن قضية الأسرة يجب أن تكون على الدوام جزءاً من النقاش في كافة الاجتماعات والمنتديات المتعلقة بالمرأة في منظمة التعاون الإسلامي.

139. **نشيد** بالأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لما يبذله من جهود حثيثة في سبيل تعزيز قضية المرأة وتمكينها في الدول الأعضاء في المنظمة وتعزيز وضعية الطفولة وصون حقوقها وكذا تمكين الشباب وتعزيز دورهم في المجتمع.

140. **ندعو** الدول الأعضاء إلى تحسين أوضاع الطفولة في العالم الإسلامي وإلى السعي الحثيث لوضع المناهج الملائمة لتربية الشباب المسلم وتأهيله من أجل تعزيز دوره داخل المجتمع لمواجهة تحديات المستقبل.

141. **نؤكد** اهتمامنا بتعزيز التواصل بين شباب بلداننا في مختلف الجوانب العلمية والأكاديمية والثقافية والفنية والرياضية وغيرها من خلال إقامة الفعاليات والأنشطة الشبابية بشكل دوري وتوسيع نشاط منتدى الشباب بالمنظمة للحوار والتعاون ليصبح قناة للتواصل والتعارف المستمر وتطوير التعاون في برامج ومنح التدريب والتبادل الطلابي. وفي هذا الصدد، **نرحب** بإنشاء شبكة أصحاب الأعمال بالدول الإسلامية التي أطلقها منتدى الشباب للحوار والتعاون؛ أحد الأجهزة المنتمية لمنظمة التعاون الإسلامي، و**ندعو** الدول الأعضاء إلى دعم أنشطة هذه الشبكة.

142. **ندعو** الدول الأعضاء إلى تشجيع برامج السياحة البينية وخاصة البرامج السياحية والثقافية والتعليمية ووضع معايير لتحقيق ذلك التقدم على غرار التكامل الاقتصادي.

العلوم والتكنولوجيا:

143. **نُقر** بالدور الحاسم الذي تضطلع به العلوم والتكنولوجيا في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفي مواجهة تحديات العصر

في مجال التنمية والقضاء على الفقر، وحماية البيئة، والتغيّر المناخي والصحة البشرية والطاقة والموارد المائية.

144. **نرحب** باقتراب الدول الأعضاء بالمنظمة في المتوسط من تحقيق الهدف الذي رسمه برنامج العمل العشري للمنظمة والمتمثل في تخصيص نسبة 1% من ميزانياتها للبحث والتطوير، وذلك بالرغم من العديد من الأولويات الملحة الأخرى والأزمات الاقتصادية الأخيرة. فخلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2011، تضاعف متوسط الإنفاق الوطني على نشاطات البحوث والتطوير أربع مرات فارتفع من 0.2% إلى 0.81% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي هذا الصدد، **نعرب** عن تقديرنا للأعمال والاستراتيجيات الوطنية والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين الدول الأعضاء على تنفيذ برامج المنظمة وأنشطتها الجاري تنفيذها، **ونعرب** عن تقديرنا كذلك لرؤية الأمين العام للمنظمة ولاهتمامه الشخصي بهذا الموضوع.

145. **نشدد** على ضرورة مواصلة النشاطات والبرامج من أجل تعزيز أنشطة البحوث والتطوير كجزء من الإطار المؤسسي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار والاستراتيجيات الوطنية للعلوم والتكنولوجيا وإجراء دراسات التبصر في ميدان العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في نشاطات البحوث والتطوير وتنمية التكنولوجيات الناشئة، مثل التكنولوجيا المتناهية الصغر(نانوتكنولوجي) والتكنولوجيا الأحيائية وتحسين جودة التعليم.

146. **نستذكر** القرار الصادر عن القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة التي عُقدت في مكة المكرمة يومي 14 و 15 أغسطس 2012 باعتماد تدابير واضحة المعالم لتعزيز التطور العلمي والتكنولوجي والابتكار والتعليم العالي. **ونكلف** أمانة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) بدراسة مقترح تنظيم قمة إسلامية استثنائية للعلوم والتكنولوجيا وأثرها على الأمة الإسلامية برعاية الكومستيك، واتخاذ التدابير اللازمة لذلك. وستقوم اللجنة التنفيذية للكومستيك بوضع تصور للقمة بالتنسيق مع الدول الأعضاء.

147. **نرحب** أيضاً بالدعوة إلى عقد الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأكاديمية الإسلامية للعلوم في دكا ببنغلاديش من 6 إلى 9 مايو 2013، وذلك من أجل تمتين علاقات التعاون بين العلماء من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء.

التعليم العالي:

148. **نشيد** بالاهتمام المتزايد الذي توليه الدول الأعضاء «لبرنامج التبادل التربوي لمنظمة التعاون الإسلامي: التضامن من خلال الأوساط الأكاديمية في العالم الإسلامي» والذي تنفذه الأمانة العامة، **وندعو** الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها السخي للمبادرة والمشاركة بنشاط في برنامج التبادل التربوي.

149. **ندعو** جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها من أجل تحسين جودة التعليم بما ينمي القدرة الإبداعية والابتكار والبحوث والتطوير وتعزيز التعاون والتفاعل الأكاديمي وتبادل المعارف بين مؤسساتها الأكاديمية. و**ندعو** الدول الأعضاء والمؤسسات المالية إلى دعم الجهود التي تبذلها جامعات منظمة التعاون الإسلامي، وهي: الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في بنغلاديش، والجامعة الإسلامية في النيجر، والجامعة الإسلامية في أوغندا والجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، وذلك من أجل تحسين جودة التعليم والموارد البشرية والبنى التحتية المادية، بما فيها توفير المرافق الملائمة للطالبات. **ونشدد** على أهمية عدم التمييز بين أعضاء هيئة التدريس المحليين وغيرهم من سائر الدول الأعضاء في جامعات المنظمة.

150. **نؤكد** دعمنا لجهود البنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في إنشاء الجامعة الإسلامية العالمية في أفغانستان، وكذا جهوده في حشد الموارد المالية لهذا الغرض.

الصحة:

151. **نعرب** عن عزمنا على إيلاء قطاع الصحة الأولوية القصوى واتخاذ الخطوات اللازمة من أجل وضع قضايا الصحة في صلب الخطط الوطنية. و**نؤكد** مجدداً أن حفظ رفاهية الأطفال وصحتهم البدنية واجب ملقى على عاتق الآباء والمجتمعات وفقاً لتعاليم الدين الإسلامي. لأجل ذلك، **نناشد** العلماء والزعماء الدينيين دعم حملة القضاء على شلل الأطفال وتشجيع الناس على التجاوب معها.

152. **نؤيد** التوصيات والقرارات الصادرة عن الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة التي عُقدت في سبتمبر – أكتوبر 2011 في أستانا بكازاخستان، و**ندعو** إلى الإسراع في استكمال برنامج العمل الاستراتيجي حول الصحة للفترة 2013–2022 الذي سيوفر إطاراً

لبذل المزيد من جهود التعاون والتعاون الدولي لمعالجة مختلف التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة.

153. **نحث** الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي على توطيد علاقة التعاون القائمة بينها وبين كل من منظمة الصحة العالمية والمبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وغير ذلك من الشركاء الدوليين الآخرين.

البيئة وتغير المناخ:

154. **نشدد** على ضرورة إقامة تعاون دولي متين، ولاسيما بالنسبة للبلدان الأكثر عرضة للتأثيرات السلبية الناجمة عن تغير المناخ، وهو تعاون يجب أن يشمل توفير التمويل اللازم ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، ، وخاصة البلدان الأقل نمواً والأشد هشاشة، وذلك في إطار اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ. وينبغي تقديم التمويل السالف الذكر بالإضافة إلى الالتزامات المالية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. أما بخصوص نظام التنمية العالمي لما بعد 2015، فإننا **نشدد** على ضرورة أن تكون التنمية المستدامة واحدة من الأولويات الرئيسية مع وضع إطار تنفيذي محكم تدعمه الموارد اللازمة.

155. **نرحّب** باعتماد مؤتمر الوزراء المسؤولين عن قطاع المياه الذي عُقد في اسطنبول في مارس 2012، لرؤية منظمة التعاون الإسلامي حول المياه. و**ندعو** الدول الأعضاء إلى التعاون من أجل تنفيذ هذه الرؤية، وذلك بوسائل عديدة منها التعاون من أجل ضمان توفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي. و**ندعو** الكومستيك إلى إيلاء عناية خاصة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجالات من قبيل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة والاستخدام الفعال للخبرات المتاحة في الدول الأعضاء في هذه المجالات.

156. **نشدد** على ضرورة إتباع نهج تفاوضي شفاف وشامل بين الحكومات في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة وأجندة التنمية العالمية لما بعد 2015. **وندعو** الدول الأعضاء إلى إجراء مشاورات من أجل مساهمة موحدة وجوهرية

في هذه المفاوضات. **ونؤكد** مجدداً أن التنمية المستدامة ينبغي أن تكون واحدة من الأولويات الرئيسية في إطار التنمية لما بعد 2015 بما يتماشى مع نتائج ريو+ 20 ووضع إطار تنفيذي محكم تدعمه الموارد اللازمة.

157. **نشدد** على ضرورة المشاركة النشطة في تحضير معرض (Expo 2017) في أستانا بكازاخستان من أجل استكشاف إمكانيات التعاون المتبادل في المجالات المرتبطة بالبيئة والطاقة المتجددة ونقل التكنولوجيا النظيفة.

158. **نرحب** بمبادرة طاجيكستان التي تبتنها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إعلان عام 2013 عاماً دولياً للتعاون في مجال المياه، **وندعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى المشاركة بنشاط في فعاليات هذا العام الدولي.

الإعلام:

159. **نشدد** على أن وسائل الإعلام تتحمل مسؤولية كبرى فيما يتعلق بتحقيق أهداف التضامن الإسلامي استناداً إلى مبادئ المسؤولية. كما **نقر** بالدور الحاسم الذي يمكن أن تضطلع به وسائل الإعلام في إبراز الوجه المشرق للإسلام والبلدان الإسلامية للعالم الخارجي. و**ندعو** الدول الأعضاء أن تعمل على تنفيذ أحكام القرارات السابقة ذات الصلة.

الشؤون الإدارية والمالية:

160. **نحث** الدول الأعضاء على تسديد مساهماتها المالية بكيفية منتظمة ومتأخراتها بغية تمكين المنظمة من النهوض بالمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها والتي أناطها بها مجلس وزراء الخارجية ومؤتمر القمة الإسلامي، **وفقاً** للمادة 34(4) من ميثاق المنظمة.

القضايا التنظيمية والتأسيسية:

161. **نرحب** بالقرار الصادر عن الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية بشأن افتتاح مكتبين إقليميين جديدين لمنظمة التعاون الإسلامي ونكلف الأمين العام بسرعة تنفيذ هذا القرار، وفقا للأحكام الواردة في الفقرة العاملة رقم 2 من القرار.

162. **نعرب** عن امتناننا وتقديرنا لفخامة الدكتور محمد مرسي، رئيس جمهورية مصر العربية، على استضافة الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي من أجل تعزيز التضامن

الإسلامي، ولحكومة جمهورية مصر العربية وشعبها على كرم الضيافة والدعم الدؤوب الذي ما فتئت مصر تخص به التضامن الإسلامي والعمل الإسلامي المشترك.

163. **نعرب** عن تقديرنا العميق لجمهورية السنغال حكومة وشعبا لقيادتها الحكيمة أثناء رئاستها لمؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر.

164. **نقرر** عقد الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي في 2016م في الجمهورية التركية في تاريخ يتم تحديده بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، **ونرحب** بالعرض الذي تقدمت به جمهورية غامبيا لاستضافة الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي. **كما نرحب** بالعرض الذي تقدمت به جمهورية إندونيسيا لاستضافة دورة مقبلة لمؤتمر القمة الإسلامي.

165. **نعرب** عن تقديرنا لمعالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلى، **وكذلك** لمساعديه على جهودهم الدؤوبة منذ سنة 2005، **ونشيد** بموظفي الأمانة العامة لما بذلوه من جهد محمود، وعلى الروح المهنية التي يتحلون بها في الاضطلاع بالمهام الموكولة إليهم في زمن قياسي.

166. **نقرر** تعيين مرشح المملكة العربية السعودية صاحب المعالي إياد أمين مدني، أميناً عاماً لمنظمة التعاون الإسلامي لمدة خمس سنوات اعتبارا من الأول من يناير 2014م، وذلك طبقاً للبيان الختامي لمؤتمر مجلس وزراء الخارجية المنعقد في كمبالا بأوغندا في 2008، وتقرير اجتماع مجلس وزراء الخارجية في دورته التاسعة والثلاثين المنعقدة في جيبوتي، وإعلان جيبوتي الصادر عن هذا الاجتماع، وطبقا للمادة (16) من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي.

القاهرة: 26 ربيع الأول 1434هـ
7 فبراير 2013م

FC-12-sum-Final